



النهوض بالبنى التحتية
المستدامة والتنمية
البشرية الشاملة

إعادة مواءمة استراتيجية
البنك الإسلامي للتنمية
2025-2023
تقرير إعلامي



إعادة مواءمة استراتيجية
البنك الإسلامي للتنمية
2025-2023
تقرير إعلامي



هذا التقرير منشور للعلم فقط، ولا يلزم البنك الإسلامي
للتنمية تجاه أي طرف آخر بأي شكل من الأشكال.



الفهرس

3	الموجز
6	حيثيات وعملية إعادة مواءمة الاستراتيجية
9	الدور الفريد والقيمة المضافة للبنك الإسلامي للتنمية
11	الدروس المستفادة من الأزمة التي تتطلب هدفاً ونهجاً استراتيجيين متجددين
12	الأهداف، والركائز، والمجالات الناطمة، وعوامل التمكين
19	الأفاق المستقبلية

تقرير للعلم

تتضمن هذه الوثيقة استراتيجية البنك المعاد مواءمتها، وتركز على أولويات البنك ومجالات تدخلاته في تقديمه الدعم لبلدانه الأعضاء.

يونيو 2022





تلتزم مجموعة البنك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تدرك أن أهداف التنمية تختلف من بلد إلى آخر. فتعمل على استيعاب الحامك الحقيقية للبلدان الأعضاء وتكييف تدخلاتها على وفق ذلك.



الموجز

استراتيجية معاد مواءمتها تواكب المشهد الإنمائي المتغير في البلدان الأعضاء

نحن نعيش في عالم متقلب، وغير مستقر، ومعقد، وخدمات متكررة تعيد تحديد وتشكيل التحديات والفرص التي تواجه التنمية العالمية، ومن ثم الاستراتيجيات التي يجب علينا استخدامها للتحدي لها بنجاح. وقد أوغر محافظو البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") بمراجعة استراتيجيته العشرية وإعادة مواءمتها وجعلها "مناسبة" من أجل سدّ الاحتياجات الماسة والمتغيرة للبلدان الأعضاء وللاجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وكان ذلك خلال اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في 3 سبتمبر 2021 على هامش الاجتماع السنوي السادس والأربعين بطشقند (أوزبكستان). وشدّدوا على أن جائحة كوفيد - 19 (ثم الأزمة الروسية الأوكرانية بعد ذلك) قد أحدثت تغييراً كبيراً في المشهد الإنمائي العالمي، وأدت في بعض الحالات إلى تراجع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدوا أن من المشكلات الإنمائية الأكثر استعجالاً التي تواجه البلدان الأعضاء الآثار العميقة لكوفيد - 19، واستمرار عدم المساواة في مجال اللقاحات، الشديد التأثير على العديد من البلدان الأعضاء، واضطراب سوق العمل وسلسلة التوريد، وارتفاع الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والخدمات المتكررة التي تتلقاها التجارة العالمية والاستثمارات وأسعار السلع الأساسية، وحالات الجفاف المستمرة في شرق أفريقيا التي تعرّض ملايين الأشخاص لخطر المجاعة، والتي تفاقمت بسبب أزمة أوروبا الشرقية.

وتواجه البلدان الأعضاء في الوقت الحالي مجموعة غير مسبقة من الصعوبات الإنمائية، وستتطلب إدارتها والتخفيف من حدتها تعاوناً وثيقاً بين البلدان الأعضاء يكمله البنك بموارده ومهاراته وحكته. وخلص المحافظون أيضاً إلى أن البلدان الأعضاء في البنك تواجه الآن صعوبات أكثر شدة في التعافي الاجتماعي والاقتصادي ناتجة عن الجائحة وعواقب النزاع بين روسيا وأوكرانيا، وأثار جانبية تشمل انخفاضاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء، وتشدّداً في الشروط التجارية والاستثمارية. وأهم من ذلك، زيادة الهشاشة. وعلى أثر ذلك، فإن من الأولويات القريبة المدة لتمكين وتيسير التعافي والنمو المتوسط المدة في البلدان الأعضاء التصدي لزيادة الفقر وتفاوت الدخل، وسدّ النقص في توافر البنى التحتية الجيدة، وتطوير قدرات رأس المال البشري، وضمان الأمن الغذائي، والاستفادة الشاملة من الخدمات الرقمية. ويتطلب تحسين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية أيضاً تسريع العمل بشأن تغير المناخ (التخفيف والتكيف)، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وزيادة فرص العمل المنتجة والشاملة.

وتواجه الجهود المبذولة لتحقيق القدرة على الصمود في التعافي الاجتماعي والاقتصادي العالمي عقبات كبيرة. واستمرار تأثير هاتين الأزميتين يضرّ الأسس الاقتصادية والمالية للاقتصاد العالمي، ولا سيما استقرار الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية (ومنها الغذاء والطاقة) وسلاسل التوريد. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع، قبل الأزمة الحالية في أوروبا الشرقية، أن يتباطأ النمو العالمي من 5.9% سنة 2021 إلى 4.9% سنة 2022. وأدى التباطؤ الاقتصادي في أوروبا والصين، إضافة إلى الضغوط التضخمية المتصاعدة، إلى ازدياد توقعات النمو الاقتصادي سوءاً، إذ توقع صندوق النقد الدولي (أبريل 2022) أن يتباطأ النمو العالمي إلى 3.6% في الربع الرابع من سنة 2023.





«عملية شاملة و”محلية“ لمواءمة الاستراتيجية:

استجاب البنك بإعادة توجيه حاسمة لاستراتيجيته القصيرة والمتوسطة المدى من أجل دعم بلدانه الأعضاء. في هذا السياق العالمي الصعب، أجرى البنك إعادة مواءمة استراتيجيته (2023-2025)، التي تضمنت تقييماً شاملاً لمدى توافق استراتيجيته العشرية الحالية- التي اعتمدت سنة 2014- مع الأولويات والسياقات الإنمائية المتغيرة للبلدان الأعضاء وإعادة مواءمتها كي تكون مناسبة. وقد اعتمد على الدروس المستفادة من مختلف مسارات العمل، وهي: تقييم الاستراتيجية العشرية؛ وتحليل سياسات وبرامج وعمليات البنك؛ وتحليل التحولات الاستراتيجية التي قامت بها البنوك الإنمائية المرجعية المتعددة الأطراف، وفحص خطة التنمية العالمية (خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخطة المتجددة لمكافحة تغير المناخ).

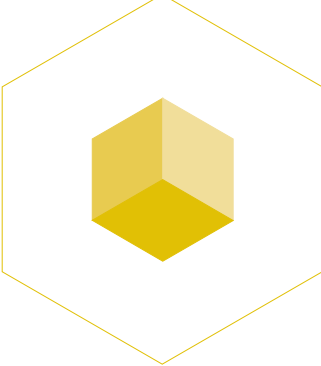
والاستراتيجية مبادرة داخلية، أعدت واعتمدت بفضل الجهود الدؤوبة والمساهمات الحاسمة التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء؛ وشكلت لجنة توجيهية، وفريق أساسي معني بالاستراتيجية، وستُفَرَّق عاملة للإشراف على عملية إعادة مواءمة الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات مكثفة مع موظفي البنك والبلدان الأعضاء.

«هيكل قوي ومتكامل- الأهداف الاستراتيجية، والركائز، والمجالات النازمة، وعوامل التمكين الأساسية، والمبادئ:

ثلاثة أهداف استراتيجية - سيعمل على بلوغها من أجل تحقيق الاستراتيجية بنجاح. ولإعادة مواءمة الاستراتيجية ثلاثة أهداف عامة تتمثل الغاية منها في مساعدة البلدان الأعضاء (والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء) على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. وهذه الأهداف الثلاثة هي: (1) **تعزيز التعافي**، والتركيز على التعزيز المستدام للنظم الصحية وضمان الأمن الغذائي؛ (2) **مكافحة الفقر وبناء القدرة على الصمود**، مع إيلاء اهتمام خاص للنهوض بالتطوير الشامل لقدرات رأس المال البشري، ولا سيما الشباب والنساء، وللاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والتغذية)؛ (3) **حفز النمو الاقتصادي غير المضّر بالبيئة**، الذي يدخل في صميم خطة البنك الإنمائية البعيدة الأمد، والذي يركز على الاستثمار في إنشاء بنى تحتية غير مضرّة بالبيئة وقادرة على الصمود وشاملة ومستدامة.

ركيزتان استراتيجيتان - المجالان اللذان نعتزم حبّ اهتمامنا عليهما والتفوّق فيهما. يجب تحقيق هذه الأهداف بإيلاء الاهتمام لركيزتين أساسيتين قائمتين على الميزة النسبية للبنك، ألا وهما: (أ) تطوير البنى التحتية غير المضرة بالبيئة والقدرة على الصمود والمستدامة بالاعتماد على تاريخ البنك الطويل الحافل بالإنجازات في مجال تطوير البنى التحتية؛ (ب) دعم التطوير الشامل لرأس المال البشري بمشاريع ومبادرات تطوير القدرات في مجال الخدمات الصحية، والتعليم الجيد، والتغذية، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الهشاشة، وتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل إيجاد فرص العمل.





أربعة مجالات ناظمة - حوافز أساسية لتعزيز الفعالية الإنمائية. إضافة إلى ذلك، سيدمج البنك في جميع عملياته أربعة مجالات ناظمة هي: (1) دعم تطوير المالية الإسلامية؛ (2) زيادة تمويل المشاريع المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ وبالتكثيف معها؛ (3) سد الاحتياجات الإنمائية للمرأة والشباب؛ (4) تعزيز تطوير القدرات.

أربعة عوامل مساعدة أساسية - تعزيز قدراتنا وتأكيد قيمنا. سيتطلب التنفيذ الناجح والفعال للاستراتيجية اعتماد أحدث الممارسات في مجال تدبير الموارد البشرية التي تتمثل في النهوض بمهارات الموظفين وكفاءاتهم، ووضع نظم مُحكّمة للتطوير المهني، وجعل إدارة تدبير الموارد البشرية الشريك الاستراتيجي الأساسي لتحقيق النتائج. ولا بد أيضاً من تعهّد نموذج ثقافة مؤسسية متجدّد يستلهم القيم الإسلامية الأساسية القائمة على خصال الإنصاف والثقة، والشفافية والشمول، والعمل الجماعي، والتواضع في المقام الأول.

◀ الآفاق المستقبلية:

وضع إعادة مواءمة الاستراتيجية موضع التنفيذ في البلدان الأعضاء وفي عموم البنك الإسلامي للتنمية. بعد اعتماد إعادة مواءمة الاستراتيجية، ستمثل المرحلة التالية في وضع برنامج العمل المتكامل الثلاثي السنوات (2023-2025). وسيجري رصد وإعادة ضبط التنفيذ الفعال لإعادة مواءمة الاستراتيجية في عموم البنك، وذلك بالتقييم المستمر للنتائج على جميع مستويات الإطار الجديد للإدارة القائمة على النتائج. وسيضطلع البنك أيضاً بإجراء التغييرات التنظيمية اللازمة وتحسين آليات العمل، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية، وبالنهوض بتطوير قدرات الموظفين.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وسنقوم به. يجب الاضطلاع بالعديد من المهام، وخلال الاضطلاع بها، سنتعلم ونتطوّر وتتكيف. صحيح أن المسؤوليات صعبة، ولكن البنك حريص على أن يشرع خلال النصف الثاني من سنة 2022 في توفير الظروف المؤسسية اللازمة لنجاح تنفيذ برنامج إعادة مواءمة الاستراتيجية (2023-2025). فالسياقات العالمية والإقليمية والقطرية التي تؤثر على تنمية البلدان الأعضاء تتغير بمرور مملووسة. وستمكن إعادة مواءمة استراتيجية البنك من مواكبة الاحتياجات والأولويات المتغيرة للبلدان الأعضاء والوفاء بها بطريقة فعالة وناجحة.



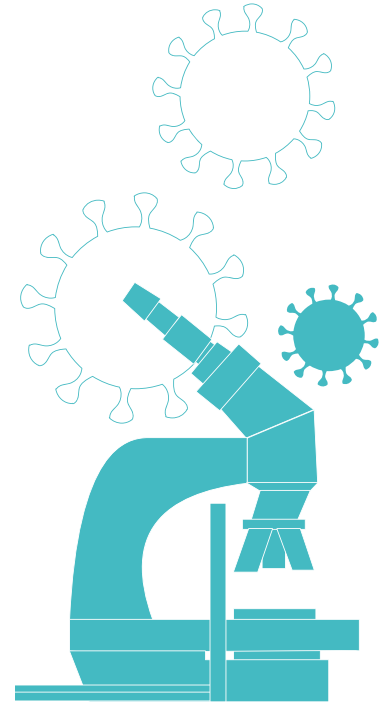
حيثيات وإجراءات إعادة مواءمة الاستراتيجية

يشهد السياق العالمي والإقليمي والوطني للتنمية المتقدمة في البلدان الأعضاء وفي مختلف أنحاء العالم الإسلامي تغيراً كبيراً وسلبياً - ويجب أن تتكيف استراتيجية البنك حتى تظل بالغة الملاءمة والفائدة. وفي الوقت الذي يسير العالم في طريق التعافي من كوفيد - 19 بالتغلب على أضراره، يواصل النزاع في أوروبا الشرقية خلق الأمل في انتعاش اقتصادي عالمي شامل. ونتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية المستمرة، شهد العالم زيادة كبيرة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية. لقد كان التضخم وأسعار الفائدة في ارتفاع حتى قبل الأزمة، وزادت على ذلك الآن تقلبات في الأسواق المالية العالمية بسبب تأثير العقوبات التي فرضتها أوروبا والولايات المتحدة على روسيا. وتؤدي هذه المشكلات إلى تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية، وإبطاء التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأعضاء في البنك. وستترتب على ذلك زيادة عبء الديون، وارتفاع أسعار الفائدة، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملات، وتضرر التجارة، والسياحة، والاستثمار، والتحويلات الخارجية للبلدان الأعضاء في البنك.

إن آفاق النمو المتوسط المدة القادر على الصمود تتعرض للخطر في العديد من البلدان الأعضاء. إذ يُتوقع أن يتباطأ معدل النمو العالمي من 5.9% سنة 2021 إلى 3.6% في الربع الرابع من سنة 2023، مع مخاطر الانخفاض الناجمة عن متحورات كوفيد - 19، التي تفاقمت بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية والضغوط التضخمية المتزايدة.

وأدت هاتان الأزماتان إلى تراجع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما تجلّى في ارتفاع معدلات البطالة وتدهور أساسيات الاقتصاد الكلي. وكان تأثير ذلك على البلدان الأعضاء في البنك متفاوتاً بين البلدان وداخل البلد الواحد، وعلى الخصوص كان التفاوت واضحاً بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للسلع الأساسية. فقد سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء انخفاضاً حاداً سنة 2020 مقارنةً بسنة 2019، في حين يُقدّر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأعضاء بنحو 4.6% سنة 2022. وعلى الرغم من التدابير المكلفة مالياً التي اتخذت للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهاتين الأزماتين، فإن التقدم المحرز في البلدان الأعضاء يظل مهدداً على المدى المتوسط.

ومع أن العديد من البلدان الأعضاء قد بدأت تتعافى، فإنه يُتوقع أن يكون هذا التعافي أبطأ على المدى المتوسط. كذلك، سيستغرق التعافي من تأثيرات جائحة كوفيد - 19 وقتاً أطول في البلدان الأعضاء ذات الدخل المحدود، ولا سيما ذات الاقتصاد الهش وال قليل التنوع. وللأزمة الجارية في أوروبا الشرقية تأثير متنوع على البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بسبب عدم تكافؤ توزيع التداعيات بين المصدرة للوقود وغير المصدرة للوقود. غير أنه يُتوقع أن يرتفع متوسط التضخم في البلدان الأعضاء في البنك سنة 2022 وأن يظل أعلى من المتوسط العالمي البالغ 8%، مما يجتهد على الخصوص الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود، والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة، وانخفاض قيمة العملة في بعض البلدان الأعضاء.



كذلك، سيستغرق التعافي من تأثيرات جائحة كوفيد - 19 وقتاً أطول في البلدان الأعضاء ذات الدخل المحدود



وتواجه مختلف مجموعات البلدان الأعضاء هذه المعوّقات بدرجات شديدة التباين. ففيما يتعلق بالعديد من البلدان الأعضاء المعتمدة على السلم الأساسية، ستتأثر آفاق نموّها تأثراً كبيراً بعرض وطلب الوقود والفلزات والمعادن والسلم الزراعية في المديين المتوسط والبعيد. وبسبب إجراءي التشديد المالي والزيادة في أسعار الفائدة اللازمين لكبح الارتفاع المستمر للتضخم، سيؤدي انخفاض معدلات النمو تقليص هامش المناورة المتاح للبلدان الأعضاء الذي هو محدود أصلاً. ويتوقع أن تؤدي الأزمة الروسية الأوكرانية إلى مزيد من تأخر التعافي، وليست كل البلدان الأعضاء بقادرة على أن تعود إلى مسار نموّها السابق للجائحة على المدى القريب. وتواجه عدة بلدان أعضاء مخاطر مناخية شديدة، ويعاني عدد منها شح المياه والجفاف. ومن شأن ظواهر قصوى ذات علاقة بالمناخ والهشاشة أن تعرّض آفاق تعافي ونمو هذه البلدان الأعضاء لخطر كبير.

وتواجه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية صعوبات وأولويات إنمائية أخرى، كالتشدد في شروط التجارة والاستثمار، وسدّ الفجوات في توافر البنية التحتية الجيدة والخدمات الرقمية، وتسريع العمل بشأن تغير المناخ (التخفيف والتكيف)، والنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ وزيادة فرص العمل المنتجة والشاملة، ولا سيما للشباب. وسيكون نطاق وحجم التدابير المتخذة خلال السنوات القليلة المقبلة مهماً في تشكيل مسار التنمية المتوسط والبعيد للأمد للبلدان الأعضاء.

ضرورة إجراء تغيير في استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية. أوعز محافظو البنك بضرورة مراجعة الاستراتيجية العشرية وإعادة مواءمتها من أجل سدّ الاحتياجات الماسة والمتغيرة للبلدان الأعضاء، وكان ذلك خلال المائدة المستديرة التي عقدت في 3 سبتمبر 2021 بطشقند (أوزبكستان) في إطار الاجتماع السنوي السادس والأربعين. ويرمي البنك إلى أن يكون في موقع الصدارة من خدمة بلدانه الأعضاء خلال هذه المرحلة الصعبة، فيساهم بقوة في إحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل سنة 2030.



ديناميات وإجراءات إعادة مواهمة الاستراتيجية

استجاب البنك الإسلامي للتنمية لهذا النداء، وإعادة مواهمة الاستراتيجية هذه هي استجابته المدروسة بعناية. في ظل هذه الظروف وبناءً على الطلب المتغير للأطراف المعنية، شرع البنك في صياغة إعادة مواهمة استراتيجيته (2023-2025)، ويتطلب تحقيق أهداف البلدان الأعضاء في سياق إنمائي بالغ الصعوبة إجراء تقييم وإعادة مواهمة في الوقت المناسب للأولويات الاستراتيجية والتوجيهات التشغيلية للبنك من أجل التدخل ومساعدة بلدانه الأعضاء مساعدة فعالة. ولذلك يجب أن يكون إطار استراتيجية البنك متسقاً مع الظروف والتحديات والفرص الإنمائية المعروفة والمتوقعة التي تواجه البلدان الأعضاء، ومع قدرات البنك المؤسسية، مع تسخير تفرد المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

وكشف تقييم تنفيذ الاستراتيجية العشرية للبنك التي اعتمدت سنة 2014 أن هذه الاستراتيجية كانت فضاخمة جداً وبلا هدف واضح، وهو ما أسفر عن صعوبة تنفيذها. وكانت غير قادرة على دمج العناصر الأساسية اللاحقة للخطة العالمية، ومنها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى سنة 2025، وأهداف التنمية المستدامة، والخطة المتجددة لمكافحة تغير المناخ. وأُخذت مبادرات على تعيد المؤسسة، تعتمد في المقام الأول على حشد تمويل القطاع الخاص لتحويل اقتصادات البلدان الأعضاء، ولكن تلك الوعود لم تتحقق.

انبثقت إعادة مواهمة استراتيجية جديدة تركز على الأولويات الاستراتيجية ومجالات التدخل المتفق عليها بين البلدان الأعضاء والبنك. وهي تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للبلدان الأعضاء، بما يتناسب مع قدرة البنك من أجل تنفيذ عمليات جيدة وتوفير موارد مؤسسية أخرى. وإعادة مواهمة الاستراتيجية مُحكمة البناء، لأنها تستند إلى توجيهات كل من المحافظين والمديرين التنفيذيين، والتعاون مع موظفي وهيئة إدارة مجموعة البنك، ومختلف الأطراف المعنية في البلدان الأعضاء، وفحص التوجيهات الاستراتيجية الجديدة للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والمجتمع الإنمائي عموماً.

واستفادت إعادة مواهمة الاستراتيجية من ست فرق عاملة داخلية مخصصة ومن مختلف الدراسات، ومنها: (1) السياق العالمي، وأفاق الاقتصاد الكلي العالمي، والصعوبات التي تعترض البلدان الأعضاء، ولاسيما في ظل جائحة كوفيد - 19؛ (2) مدى ملائمة الاستراتيجية العشرية للسياق الإنمائي الحالي؛ (3) الاحتياجات المتزايدة إلى الاستثمار في البنى التحتية المستدامة في البلدان الأعضاء؛ (4) طرائق البنك في تعميم النمو غير المضر بالبيئة والقادر على الصمود والشامل في البلدان الأعضاء؛ (5) الدروس المستفادة من التطويل المقارن لبعض البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

وبعد اعتماد إعادة مواهمة الاستراتيجية، ستركز المرحلة التالية بقوة على وضع برنامج العمل المتكامل الثلاثي السنوات للبنك (2023-2025). وسيعتمد التنفيذ الفعال لإعادة مواهمة الاستراتيجية في عموم البنك على إطار إدارة جديد شامل قائم على النتائج، وتغييرات تنظيمية مناسبة، وتحسينات لآليات العمل، ومكاسب كفاءة في تخصيص الموارد المالية، وتطوير قدرات الموظفين.





الدور الفريد والقيمة المضافة للبنك الإسلامي للتنمية

البنك رائد عالمي في التصميم
والتطبيق المبتكرين للمالية
الإسلامية، إذ يوفر هياكل وأدوات
تمويل إنمائي ومستدام بعيد
الأمد طبقاً لمبادئ الشريعة.

البنك الإسلامي للتنمية عضو يحظى بتقدير بالغ واعتراف دولي في أسرة البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تنقل التمويل والخبرة والمعرفة وتعد الشراكات من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة للبلدان.

وهذه الأدوار يعزز بعضها بعضاً، فتمكّن البنك من تسريع ودعم وتشجيع التنمية بطريقة شمولية واستراتيجية في البلدان الأعضاء. ويساهم البنك، بفضل حضوره القطري والإقليمي وخبرته الفنية العميقة، في مواءمة القضايا والبرامج العالمية والإقليمية مع الأولويات القطرية، ويعزز الحوار الشامل والعمل الجماعي بين الأطراف المعنية القطرية والبلدان الأعضاء الإقليمية. ويشارك البنك أيضاً مشاركة وثيقة مع غيره من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في المبادرات العالمية الأساسية، ومنها أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ.

إن البنك الإسلامي للتنمية أيضاً بنك إنمائي متعدد الأطراف فريد وعالمي، لأن بلدانه الأعضاء كلها تنتمي إلى "جنوب العالم" وتتوزع على عدة قارات، وهو ما يتجلى في توجه ودعم قويين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إيجاد حلول إنمائية مهمة والوفاء بالاحتياجات والأولويات الإنمائية الخاصة للأمم، والبنك رائد عالمي في التصميم والتطبيق المبتكرين للمالية الإسلامية، إذ يوفر هياكل وأدوات تمويل إنمائي ومستدام بعيد الأمد طبقاً لمبادئ الشريعة.



الدور الفريد والقيمة المضافة للبنك الإسلامي للتنمية

وفي هذا السياق، جرى تخطيط وتصميم إعادة مواءمة الاستراتيجية (2023-2025)، بعناية، من أجل تمكين البنك من أداء مسؤولياته في مجال التمويل الإنمائي باستكمال ما تبذله بلدانه الأعضاء من جهود. ويمكن لشركاء البنك الإنمائيين في العالم، أن يساعدوا البلدان الأعضاء على إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويساعدوا البنك أيضاً على تنفيذ مهمته الفريدة المتمثلة في دعم الأمة الإسلامية. كذلك، تدعم إعادة مواءمة الاستراتيجية تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى سنة 2025. وقد طُمت إعادة المواءمة من أجل إجراء تحولات استراتيجية، في هذه المرحلة الصعبة، تمكّن مما يلي: (1) ضبط وتجاوز الأضرار الاجتماعية والاقتصادية، الناجمة عن كوفيد - 19 وعن النزاع الدائر في أوروبا الشرقية، في كل بلد من البلدان الأعضاء على حدة؛ (2) دعم جميع البلدان الأعضاء في الوقت نفسه في تطلعها إلى تحقيق تعافٍ مستدام وغير مضر بالبيئة، ومن ثم في إظهار التزامها بتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. وستسرّع هذه المساهمات الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في إطار مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين ومؤتمر الأطراف السادس والعشرين المعني بتغير المناخ.





إعادة المواءمة الاستراتيجية في سياق رؤية البنك ورسالته:

اعتمدت شخصيات بارزة من
البلدان الأعضاء رؤية مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية
ورسالته في 2005. وما
زالت الرؤية والرسالة حتى
يومنا هذا حقيقتين، فشكّلتا
إطاراً لإعادة المواءمة
الاستراتيجية.

الرؤية

“يتطلع البنك إلى أن يكون
بنكاً إنمائياً عالمي الطراز،
إسلامي المبادئ، يساهم
إلى حد كبير في تغيير وجه
التنمية البشرية الشاملة
في العالم الإسلامي،
ويساعد هذا العالم على
الحفاظ على كرامته”

الرسالة

“النهوض بالتنمية البشرية
الشاملة، مع إيلاء اهتمام
خاص للمجالات ذات الأولوية
التي تشمل في التخييف من
وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة،
والنهوض بالتعليم، وتحسين
الحكومة، وتحقيق
الازدهار للناس”

الدروس المستفادة من الأزمة التي تتطلب هدفاً ونهجاً استراتيجيين متجددين

أدت جائحة كوفيد - 19 إلى تعطل شديد للحياة والأنشطة الاقتصادية والمخرجات في البلدان الأعضاء، وإلى خدمات لأداء الاقتصاد العالمي، ولكن نشأ في الوقت نفسه العديد من الابتكارات والتطبيقات التكنولوجية التي ساعدت على توفير السلم والخدمات العامة والخاصة. وظهر عدد من الدروس الهامة، منها ما يلي: (1) أن أنظمة التدخل في حالات الطوارئ والخدمات العامة والبنى التحتية مهمة؛ (2) أن التكنولوجيات الرقمية قادرة على أن تنتشر بسرعة وتساعد على التغلب على الأضرار الناجمة عن الصدمات وتكون عوامل رئيسة في تحقيق تعافٍ ناجح؛ (3) أن الظروف في مختلف البلدان الأعضاء توافل التغيير بسرعة، مع حائل غير متوقعة؛ (4) أن التعافي من الضائقة الاجتماعية والاقتصادية غير متساو بين القطاعات والمجالات المواضيعية، والمناطق الجغرافية، والأطراف المعنية؛ (5) أن مستقبل البلدان الأعضاء والبنك ليس مجرد عودة إلى اتجاهات وأنظمة وممارسات كانت موجودة قبل الجائحة، فمن الواضح أن تأثيرات الجائحة أبرزت الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء، وهو ما يدعو إلى بذل جهود مشتركة بين القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع والخاص في سبيل التحدي لمجموعة أوسع من القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وإعادة مواءمة الاستراتيجية (2023-2025) استجابةً جادة لهذه الدروس الهامة. وهي تركز على الاستثمار في مجالات، منها: (1) توسيع نطاق زيادة فعالية وجودة البنى التحتية الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود الخاصة بالمياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والخدمات الحضرية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحرص على أن تكون الخدمات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود، وأكثر تأهباً للظواهر المناخية الضارة وتكيفاً معها؛ (2) زيادة الإنتاجية والنمو بفضل التحسين في الصحة والتعليم والتغذية وتوافر فرص عمل مجزية يدعمها قطاع منشآت صغرى وصغيرة ومتوسطة قادر على الصمود؛ (3) توفير اللقاحات والسلم العلاجية إضافة إلى بناء أنظمة رعاية صحية شاملة وقادرة على الصمود تستطيع التحدي للجوائح العالمية أو الإقليمية في المستقبل؛ (4) رقمنة الخدمات الصحية والتعليمية والمالية والحكومية والتشغيلية، مع إيلاء الاهتمام لنتائج أكثر شمولاً؛ (5) تكثيف برامج تطوير القدرات اللازمة لتعزيز رأس المال البشري؛ (6) معالجة الجوانب المتعددة للفقر والاستفادة من قدرات النساء والشباب؛ (7) مواصلة تطوير قطاع المالية الإسلامية، وتوسيع تشكيلة المنتجات المالية الإسلامية من أجل تشجيع القطاع الخاص على استخدامها ومن أجل تعميق أسواق رأس المال المحلية والإقليمية.



الأهداف والركيزتان والمجالات الناظمة وعوامل التمكين

بالنظر إلى تغير المشهد الإنمائي واستشرشاً بالتوجهات التي أبقاها المساهمون والإدارة العليا، خُددت ثلاثة أهداف للاستراتيجية المعاد مواءمتها (2023-2025) هي: (1) **تعزيز التعافي**؛ (2) **مكافحة الفقر وبناء القدرة على الصمود**؛ (3) **حفز النمو غير المختر بالبيئة**. وستحقق هذه الأهداف بإيلاء الاهتمام لركيزتين أساسيتين تتسقان مع الميزة النسبية للبنك، وهما: (1) **البنى التحتية غير المختر بالبيئة والقدرة على الصمود والمستدامة**؛ (2) **التطوير الشامل لرأس المال البشري**، إلى جانب أربعة مجالات ناظمة تساهم في زيادة فعالية العمليات الإنمائية في مختلف المجالات القطاعية والمواضيعية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة وهاتين الركيزتين، سيقدّم البنك الدعم للبلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء استناداً إلى قاعدة مؤسسية للخدمات والممارسات التشغيلية العالية الجودة وإلى مراعاة المبادئ التنظيمية الأساسية. ويعرض الشكل 1 الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، والركيزتين، والمجالات الناظمة الأربعة، وعوامل التمكين الأساسية؛ وتتناولها الأقسام التالية بالتفصيل.

الشكل 1: الأهداف الاستراتيجية، والركيزتان، والمجالات الناظمة، وعوامل التمكين





الأهداف الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للاستراتيجية المعاد مواءمتها مترابطة مع الأولويات الإنمائية للبلدان الأعضاء. والهدف الفوري هو تعزيز التعافي من الخسائر الاقتصادية التي سببتها جائحة كوفيد - 19 وأزمة أوروبا الشرقية. وهو يرسى أسس التصدي للفقر، وبناء الازدهار، والسعي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وغير مضر بالبيئة.

الهدف الاستراتيجي 1:

سيركز تعزيز التعافي على تقوية النظم الصحية. وتتمثل إحدى الأولويات في سد الفجوة بين البلدان الأعضاء ودخلها في الحصول على اللقاحات بالمساعدة على زيادة توفير اللقاحات في الوقت المناسب. وإضافة إلى مواصلة مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لجائحة كوفيد - 19، سيساهم البنك في الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء ويحاول التخفيف من الأضرار الناجمة في البلدان الأعضاء عن أزمة الغذاء العالمية. وسيطلب ذلك من البنك أن يزيد دعمه المالي زيادة كبيرة عن المستويات المتواضعة للتمويل المقدم في السنوات الأخيرة.

الهدف الاستراتيجي 2:

سيركز التصدي للفقر وبناء القدرة على الصمود على النهوض بالتطوير الشامل لرأس المال البشري، ولا سيما الشباب والنساء، وعلى الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية للصحة، والتعليم، والتغذية، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية. وسيولي البنك اهتماماً خاصاً لمعالجة الفقر المستمر المتعدد الجوانب، وعدم المساواة، وعوامل الهشاشة. وسيستكشف البنك أيضاً التدابير اللازمة لتعزيز إيجاد فرص العمل واستدامتها ودعم السكان المستضعفين، ولا سيما النساء والشباب. وسيدعم البنك أيضاً المنشآت، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مسخراً التكنولوجيات لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية وغير المالية الشاملة. وسيضطلع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بدور تحفيزي في مكافحة أهم أسباب الفقر في البلدان الأعضاء.

الهدف الاستراتيجي 3:

يشكّل تحفيز النمو الاقتصادي غير المضر بالبيئة طلب خطة البنك الإنمائية البعيدة الأمد. ولذلك سيستثمر البنك في إنشاء بنى تحتية شاملة ومستدامة وغير مضرّة بالبيئة وقادرة على الصمود (مثل المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والنقل، والتنمية الحضرية والريفية). كذلك، سيدعم سد الفجوة الرقمية القائمة والجديدة التي تعاني منها البلدان الأعضاء في قطاعات مختلفة (مثل التطبيق عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، وغيرها من الحلول الرقمية لتقديم الخدمات العامة، ومنها الحكومة الإلكترونية) من أجل تحسين حياة الناس وسبل عيشهم.

وسعيّاً في تحقيق هذه الأهداف الثلاثة، سيقدم البنك الدعم المباشر للبلدان الأعضاء بغية تحقيق الأهداف من 1 إلى 9 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، والطاقة النظيفة، والعمل اللائق، والابتكار الصناعي والهياكل الأساسية). كذلك، سيساهم البنك في إحراز تقدم في بناء مدن مستدامة، والعمل المناخي، والسلام، والعدالة والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات (الأهداف 11 و13 و16 و17 من أهداف التنمية المستدامة). وإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، ستواحل استراتيجية البنك المعاد مواءمتها دعم تنفيذ

الأهداف والركيزتان والمجالات الناعمة وعوامل التمكين

“برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى سنة 2025” فيما يتعلق بتمكين المرأة، والعمل الإنساني المشترك، وتغير المناخ، والتخفيف من وطأة الفقر، والتجارة واستثمار القطاع الخاص، والزراعة والأمن الغذائي، والتشغيل، والبنى التحتية، والتصنيع، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتعليم، والصحة، وهياكل المعلومات الرقمية، والإصلاحات المؤسسية.

الركيزتان الاستراتيجيتان:

سعيًا من البنك في أن يكون لجهوده أكبر تأثير ممكن، فإنه سيعتمد على مزاياه النسبية وخبراته التشغيلية الراسخة والمعترف بها تماماً ويركّزها على ركيزتين استراتيجيتين أساسيتين هما: البنى التحتية غير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة (الركيزة الأولى)، والتطوير الشامل لرأس المال البشري (الركيزة الثانية).

الركيزة الأولى: تطوير البنى التحتية غير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة

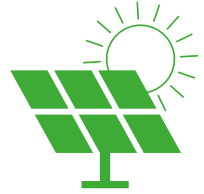
سيعتمد البنك على تاريخه الطويل الحافل بالإنجازات في مجال تطوير البنى التحتية. وسيولي اهتماماً للجودة والاستدامة، وذلك على وفق “مبادئ مجموعة العشرين للاستثمار النوعي في البنى التحتية” وسياسة البنك المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية. كذلك، سيستخدم البنك أدوات إضافية لدعم الاستثمارات في البنى التحتية، منها أدوات التمويل الإسلامي، والتمويل غير المضّر بالبيئة، وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في مختلف القطاعات حسب أولويات البلدان الأعضاء. وسيشجع البنك، عند الاقتضاء، تمويل القطاع الخاص للبنى التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الوطنية والإقليمية، وتقديم الموارد غير المالية كالخدمات المعرفية والاستشارية والابتكارية.

وستكون مجالات اهتمام البنك في إطار الركيزة الأولى هي: (1) الطاقة النظيفة والمتجددة؛ (2) النقل المتعدد الوسائط؛ (3) الزراعة والتنمية الريفية؛ (4) تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة؛ (5) تطوير البنى التحتية الاجتماعية؛ (6) التنمية الحضرية والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة؛ (7) تحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي.

الركيزة الثانية: دعم التطوير الشامل لرأس المال البشري

سيواصل البنك جهوده الرامية إلى دعم التطوير الجامع والشامل لرأس المال البشري في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويظهر مؤشر التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري أن العديد من البلدان الأعضاء تواجه صعوبات كبيرة في هذا المجال.

وسييساعد البنك البلدان الأعضاء على تذليل هذه الصعوبات بمشاريع ومبادرات تطوير القدرات والخدمات المعرفية في المجالات التالية: (1) توفير الاحتياجات والخدمات الصحية ذات الأولوية؛ (2) الاستثمار في جودة التعليم وأنظمته من أجل تعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات مستقبلاً؛ (3) تحسين التغذية والأمن الغذائي؛ (4) توفير الحماية الاجتماعية؛ (5) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الهشاشة، وتحسين تدبير مخاطر الكوارث، والتنمية المجتمعية؛ (6) تقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير مهارات تنظيم المشاريع وزيادة استحداث فرص العمل.





سيولي البنك اهتماماً
للجودة والاستدامة، وذلك
على وفق "مبادئ مجموعة
العشرين للاستثمار النوعي
في البنى التحتية" وسياسة
البنك المتعلقة بالضمانات
البيئية والاجتماعية

الأهداف والركيزتان والمجالات الناضجة وعوامل التمكين

المجالات الناضجة

سيقوم البنك بدمج المجالات الناضجة التالية في عملياته، وذلك في إطار الركيزتين الاستراتيجيتين الرئيسيتين. وسيدعم البنك تطوير منظومة المالية الإسلامية وبنائها التحتية ومؤسساتها، والأدوات المبتكرة. **والمالية الإسلامية** مجالاً يتمتع فيه البنك باختصاص فريد وميزة نسبية خاصة به مقارنة بنظرائه. وسيخصص البنك 35% من تمويل المشاريع للتخفيف من آثار **تغير المناخ** والتكيف معها قبل سنة 2025، طبقاً للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البنك بمواءمة عملياته مع أهداف اتفاقية باريس الصادرة عن مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين المعني بتغير المناخ. وبذلك، سيسهل البنك الانتقال إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة والتحول الطاقوي واعتماد مسارات إنمائية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في كل بلد عضو على حدة ودعم العمليات التي تعزز المواءمة مع المساهمات المحددة وطنياً للبلدان الأعضاء بموجب ميثاق غلاسكو للمناخ الصادر عن مؤتمر الأطراف السادس والعشرين المعني بتغير المناخ. وسييسدّ البنك الاحتياجات الإنمائية للنساء والشباب بزيادة فرص حصولهم على الخدمات وتعزيز التعلم والتشغيل. وسيعمل البنك على زيادة ودمج تدخلات تطوير القدرات في جميع القطاعات والمواضيع ذات الأولوية، وذلك باستخدام آليات ناجحة، مثل برنامج تبادل المعارف والخبرات. وسيكثف دعم تطوير القدرات مع احتياجات كل بلد عضو.

عوامل التمكين الأساسية: الموارد البشرية، والمؤسسة، والثقافة، والحوكمة:

سيطلب التنفيذ الناجح والفعال للاستراتيجية ما يلي: (أ) اعتماد أحدث الممارسات في مجال تدبير الموارد البشرية من أجل النهوض بمهارات الموظفين وكفاءاتهم، ووضع نُظم مُحكمة للتطوير المهني، واتخاذ الموارد البشرية الشريكة الاستراتيجي الأساسي لتحقيق النتائج؛ (ب) هيكل تنظيمي قوي، وعمليات إدارية فعالة، ونظام مؤسسي يدافع عن الموظفين ويمكنهم من أن يؤديوا عملهم بشفافية كاملة ويكونوا مسؤولين عن النتائج.

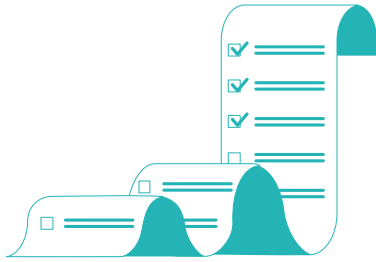
ولابدّ أيضاً من تعهّد وتجديد ثقافة مؤسسية تستلهم الأخلاق والقيم الإسلامية الأساسية. وستُدمج مختلف مكونات ثقافة البنك المؤسسية في ممارسات تدبير الموارد البشرية مثل التوظيف، وتدبير الأداء، والتطوير المهني، وتجديد المسؤولين الإداريين، والتحفيز. وإضافة إلى ذلك، ستعزز ثقافة البنك المؤسسية خصال الإنصاف والثقة، والشفافية والشمول، والعمل الجماعي، والتواضع.



المبادئ التوجيهية:

من أجل تحويل الأهداف الاستراتيجية والركيزتين والأولويات والمجالات الناضجة التي سبق ذكرها إلى خدمات تشغيلية محدّدة، ستوجّه أربعة مبادئ (انظر الشكل 2) البنك نحو تعظيم التأثير.

الشكل 2: المبادئ التوجيهية



المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه تعاون البنك مع البلدان الأعضاء هو أن يظلّ منتبهاً لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية

الانتباه لاحتياجات البلدان الأعضاء:

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه تعاون البنك مع البلدان الأعضاء هو أن يظلّ منتبهاً لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية. وفي هذا السياق، سيوسع البنك نطاق تعاونه مع البلدان الأعضاء عن طريق استراتيجية مجموعة البنك المتعلقة بالشراكة الشفّيرة. وسيقوم البنك بتبسيط العمليات المتعلقة عند إعداد استراتيجيات الشراكة الشفّيرة، وبضمان التعاون اللازم مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية. وستسهل مشاورات البلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة اختيار وتهميم تدخلات البنك، وسيكون مبدأ التركيز والانتقائية عنصراً من عناصر اختيار المشاريع داخل البلدان الأعضاء، التي تستجيب لأولوياتها المعلنة. وإذا كان البنك يركز على دوره الغالب المتمثل في توفير المعرفة والدعم المالي للبلدان الأعضاء، فإنه سيشارك أيضاً المجتمع الدولي على المستوى العالمي وعلى المستوى الإسلامي وعلى المستوى الإقليمي.

الأهداف والركائز والمجالات الناعمة وعوامل التمكين



« التمكين والمساءلة:

سيكون تمكين موظفي البنك وبناء قدراتهم المهنية، ولا سيما الموظفين المعيّنين في المراكز الإقليمية، أولوية، وسيُراعى في ذلك برنامج العمل الذي ينفذه كلٌّ من هذه المراكز. وسيُعزّز تمكين موظفي المراكز الإقليمية بتفويض الصلاحيات لهم ونقل بعض المهام التشغيلية إليهم بالقدر المناسب. وسيحرص البنك على وضع إطار للموارد البشرية يمكنه من اجتذاب واستبقاء القدر الضروري من المهارات اللازم لتحقيق أولوياته.

« تعزيز ثقافة النتائج:

ستساعد إعادة مواءمة استراتيجية البنك على تعزيز ثقافة التعلم وتحسين الأداء، وعلى تحسين التواصل مع الأطراف المعنية بشأن تحقيق النتائج المتوخاة، ورصد منظّم للتقدم الإنمائي في البلدان الأعضاء. وستمكن أيضاً من تحسين فهم الطريقة التي تدعم بها العمليات التي يمولها البنك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمان الانخراط والمسؤولية الشاملين للمسؤولين عن التنفيذ الناجح للبرنامج التشغيلي وعن تحقيق الأهداف والحاصل من المشاريع. وبناء على التوجهات الاستراتيجية الجديدة المنصوص عليها في هذه الوثيقة، ستعتمد مرحلة تنفيذ إعادة مواءمة الاستراتيجية (2023-2025) إطاراً شاملاً للفعالية الإنمائية وإطاراً للنتائج سيعمل على أمور، منها تنزيل الاستراتيجية المعاد مواءمتها والأولويات التشغيلية حتى مستوى الوحدات المسؤولة عن التخطيط للبرامج والمشاريع وعن تنفيذها، مع مؤشرات أداء أساسية وأهداف واضحة للفترة 2023-2025. وإضافةً إلى ذلك، سيعمل البنك على تعزيز آليات الرصد المنتظم ونشر النتائج بين الوحدات التشغيلية، والتقييم النصفّي، وإعداد التقارير المنتظمة عن مخرجات وحاصل العمليات المعدّة في إطار إعادة مواءمة استراتيجية البنك (2023-2025).

« الاستفادة من التآزر فيما بين كيانات مجموعة البنك:

يتجسد التآزر بين كيانات مجموعة البنك في الالتزام بشعار "بنك واحد من أجل هدف واحد". وستقاس فعالية برنامج عمل التآزر بتهيئة بيئة مواتية تحفز البنك، والمؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية على العمل معاً من أجل تحقيق ما يلي: (1) تقديم برنامج دعم أكثر شمولاً للبلدان الأعضاء في إطار استراتيجيات مجموعة البنك المتعلقة بالشراكة القطرية؛ (2) تعزيز التعاون من أجل تطوير عمل مجموعة البنك وتنفيذه؛ (3) تعزيز سمعة مجموعة البنك في البلدان الأعضاء؛ (4) زيادة الكفاءة التشغيلية والمالية. وستُدرج التغييرات المتوخاة للثقافة المؤسسية في سياسات مجموعة البنك وآليات عمله وأنظمتها. وسيستتبع ذلك تنفيذ كيانات مجموعة البنك لعمليات مشتركة، والقيام بالبيع المتقاطع، وإجراء استثمارات مشتركة، واستخدام موارد وقدرات مختلف الكيانات بطريقة أذكى.





الآفاق المستقبلية

إن السياقات العالمية والإقليمية والقُطرية التي تؤثر على تنمية البلدان الأعضاء تتغير بصورة ملموسة. وستمُكن إعادة مواءمة الاستراتيجية (2023-2025) البنك من مواكبة الاحتياجات والأولويات المتغيرة للبلدان الأعضاء والوفاء بها بطريقة فعالة. وهي تحدّد أولويات استراتيجية أساسية وتوجيهات تشغيلية لمساعدة البلدان الأعضاء على الانتقال إلى التعافي السليم بعد الجائحة وتحقيق حصائل مفيدة واسعة النطاق للأمم. وفي الوقت نفسه، توظّد مكانة البنك بصفته جهة فاعلة وشريكة أساسية في مجتمع التمويل الإنمائي الدولي.

وبعد اعتماد إعادة مواءمة الاستراتيجية، ستشمل المرحلة التالية وضع برنامج العمل المتكامل الثلاثي السنوات (2023-2025). وسيضمن إطار شامل للإدارة القائمة على النتائج التنفيذ الفعال لإعادة مواءمة الاستراتيجية في عموم البنك. وسيضطلع البنك أيضاً بإجراء التغييرات التنظيمية اللازمة وتحسين آليات العمل، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية، وتطوير قدرات الموظفين. فضلاً على ذلك، تمثل استراتيجيات إدارة التغيير وعوامل التمكين الأساسية المحددة في هذه الوثيقة الضمانات الرئيسة للتخفيف من المخاطر التي ستعترض تنفيذ إعادة مواءمة الاستراتيجية. كذلك، فإن تزويد موظفي البنك بالمهارات اللازمة والحرص على تعيينهم في الوظائف المناسبة وتفويض الصلاحيات اللازمة إليهم سيساهم أيضاً في التخفيف من بعض المخاطر المحتملة.

ويدرك البنك أن لكل كيان من كيانات مجموعة البنك الأخرى مجلس إدارته ومهامه الخاصة به. ويتوقع أن توجه استراتيجية البنك المعاد مواءمتها وتساهم في تنسيق ومزامنة تنفيذ استراتيجيات الكيانات الأخرى واستكشاف سبل المساهمة في الجهود الإنمائية لمجموعة البنك وتكملتها.



ويتوقع أن توجه استراتيجية البنك
المعاد مواءمتها وتساهم في
تنسيق ومزامنة تنفيذ استراتيجيات
الكيانات الأخرى واستكشاف سبل
المساهمة في الجهود الإنمائية
لمجموعة البنك وتكملتها



يلتزم البنك بإدراج
التغييرات اللازمة لضمان
تنفيذ ناجح للاستراتيجية
المعاد موازنتها.



النهوض بالبنى التحتية
المستدامة والتنمية
البشرية الشاملة



IsDB 
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

البنك الإسلامي للتنمية
شارع الملك خالد 8111
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 22332-2444
المملكة العربية السعودية

(+966-12) 6361400 
(+966-12) 6366871 
idbarchives@isdb.org 
www.isdb.org 